



محلّيات سياسية

رفعوا مذكرة إلى السنيورة عن المعتقلين في سوريا نواب "القوات": ثلاثة أشهر لتحرك عربي ومطالبة أنان بلجنة تحقيق دولية

ناشدت كتلة نواب "القوات اللبنانية" رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة اتخاذ المبادرة بغية ايجاد حل عاجل ونهائي في قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، ودعته الى التوجه الى الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى واعطاء هذا التحرك مهلة ثلاثة اشهر، وفي حال جاء الرد سلبياً، تعرض القضية على الامين العام للامم المتحدة كوفي أنان من اجل تشكيل لجنة تحقيق دولية.

ووزعت "القوات اللبنانية" امس نص المذكرة، وجاء فيها:

"في الوقائع:
- ان ملف المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في السجون السورية يرتدي طابعاً طارئاً ذا طبيعة انسانية اولاً واجتماعية ثانياً وسياسية ثالثاً وعربية رابعاً ودولية خامساً.

- لم يعد جائزاً سكوت الحكومة اللبنانية عن التسوية والمماطلة ومحاولة كسب الوقت من جانب الحكومة السورية، في ايجاد حل نهائي وحاسم في هذا الملف الشائك.

- مع تقديرنا لما سبق ان قامت به الحكومة اللبنانية في هذا المجال من خطوات عملية لانتهائه، ولا سيما الخطوة اللافتة في سياق تشكيل الجانب اللبناني من اللجنة القضائية اللبنانية - السورية المشتركة من النائب العام الاستئنافي في بيروت جوزف معماري وقاضي التحقيق العسكري جورج رزق والعميد في قوى الامن الداخلي علي مكي وامين السر عبد الحفيظ عيتاني ولكن هذه اللجنة رغم تأليفها وتبلغ الحكومة اللبنانية تشكيل الفريق السوري بموجب كتاب صادر عن رئاسة مجلس الوزراء السوري رقم ١٦٧٣ تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١، من القاضي تيسير عواد عن وزارة العدل والنائب العام العسكري القاضي جورج طعان مدير ادارة الهجرة والجوازات العميد مظهر أحمد ورغم ان اللجنة المشتركة قد اعطيت مهلة ثلاثة اشهر لانجاز مهمتها، وباشر الجانب اللبناني عمله في ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ وعقد سلسلة اجتماعات بمعدل اجتماعين اسبوعياً بقيت اعمالها معلقة من الجانب السوري وحبراً على ورق ولم يسجل الملف اي تقدم في اتجاه حل هذه المسألة الشائكة بين البلدين ("النهار" ١٤ ايلول ٢٠٠٥).

- ولما كانت السلطات السورية قد اعلنت مراراً ان لا موقوفين لبنانيين في سجونها (تقرير لجنة العميد ابو اسماعيل التي شكلتها الحكومة اللبنانية في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠، والمنشور في ٢٥ تموز ٢٠٠٠). ويراجع بالمعنى نفسه تصريح الرئيس بشار الاسد في سياق زيارته الى فرنسا في ١٨ حزيران ٢٠٠١ ولقائه اعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي (...).

- ولما كانت هذه القضية لا تزال تشكل جرحاً نازفاً في الجسم اللبناني نظراً الى الآلام والمآسي الناتجة منها، وهو امر لا يجوز تجاهله او السكوت عنه، ورغم ان هذا الأمر طرح في ٢٠٠٦/٣/١٤ بجديّة على طاولة الحوار الوطني، فان القضية تراوح مكانها ولا يزال مصير مواطنين لبنانيين مجهولاً ولا تزال معاناة عائلاتهم وذويهم مستمرة

نهار اليوم

صفحة الرئيسية

محلّيات سياسية

سلام وأعمال

ترب و العالم

نسايا النهار

نساء وقدر

الات

قسم ١٩

اهب وأديان

قيق

اطق

نة وتراث

كرة

ب فكر فن

نيات اجتماعيات

بية و شباب

يات

بلانات مبوبة

باضة

ول العلم و العالم

عجلة الاحد

قيقات

مبيوتر و انترنت

هار الرياضي

ملاحق

ليل

هار المناطق

لحق الثقافي

'غتراب اللبناني

صحافيون الشباب

Webmaster:
Wadih Tueni

رشيف النهار
أونلاين
كرة لبنان و العالم العربي
ن العام 1933
إسجد هنا | click here
An-Nahar
archives online
Memory of Lebanon & t
Arab World since 1933

وتنتفضهم يوماً بعد يوم.

ولما كان هؤلاء المواطنين اللبنانيين رهائن او محتجزين او موقوفين او محاكمين من قبل سلطات غير لبنانية وتم القبض عليهم واخطافهم وحجزهم كرهائن والتحقيق معهم، وفقاً لاسس مغايرة لقواعد القوانين الدولية وشرعة حقوق الانسان والمعاهدات والمواثيق الدولية والعربية كافة وخلافاً لنص الدستور اللبناني والدستور السوري وكذلك لاحكام قانوني العقوبات اللبناني والسوري.

- وفي القانون ابرزت المذكرة النصوص القانونية والدستورية والمعاهدات والمواثيق الدولية والعربية التي تشكل الاساس القانوني للتدابير المذكورة اعلاه (...) وأملت في "أن تلقى هذه القضية اذناً صاغية لدى مجلس الوزراء اللبناني لوضع حل انساني عاجل لهذه المأساة المتبادية في الزمن، اي ما يساهم في استعادة العلاقة الطبيعية بين سوريا ولبنان في ظل الاحترام المتبادل والتقييد بشرعة حقوق الانسان العربية والدولية".

